



# انتهاكات مُتوقعة وكان يمكن منعها

لماذا يجب على الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) وقطر معالجة الانتهاكات  
المتعلقة ببطولة كأس العالم للعام 2022

منظمة العفو الدولية هي حركة تضم 10 ملايين شخص، تعمل على استنهاض مشاعر التعاطف الإنساني لدى كل شخص، وتقوم بحملات من أجل التغيير حتى نتمكن جميعاً من التمتع بحقوقنا الإنسانية. وتتمثل رؤيتنا في عالم يفي فيه من هم في السلطة بوعودهم ويحترمون القانون الدولي، ويخضعون للمساءلة. نحن مستقلون عن أي حكومة أو عقيدة سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين، ويتم تمويلنا بشكل أساسي من قبل أعضائنا والتبرعات الفردية. ونؤمن أن العمل بالتضامن والتعاطف مع الناس في كل مكان يمكن أن يغير مجتمعاتنا نحو الأفضل.



صورة الغلاف: صورة الغلاف: عمال في موقع بناء استاد لوسيل، أحد الملاعب لمباريات بطولة كأس العالم للاتحاد الدولي لكرة القدم 2022. © Valery Sharifulin/TASS

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2022  
ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسب المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجتراف في المادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4).

<https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode>

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا:

[www.amnesty.org/ar](http://www.amnesty.org/ar)

وإذا نسيت حقوق الطبع إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.

الطبعة الأولى 2021

الناشر: منظمة العفو الدولية، شركة محدودة  
Peter Benenson House, 1 Easton Street  
London WC1X 0DW, UK

رقم الوثيقة: MDE 22/5586/2022

اللغة الأصلية: الإنجليزية

[amnesty.org](http://amnesty.org)

منظمة العفو  
الدولية



# قائمة المحتويات

4	<b>ملخص تنفيذي</b>
5	1.1 تقاعس الفيفا عن منع الانتهاكات وتخفيفها
5	1.2 مسؤوليات والتزامات الفيفا وقطر
6	1.3 الحاجة إلى برنامج شامل للإنصاف والتعويض
8	<b>نتائج وتوصيات</b>

# ملخص تنفيذي

في غضون ستة أشهر فقط، عندما تنطلق بطولة كأس العالم لكرة القدم للعام 2022 من استاد الثمامة في العاصمة الدوحة، ستكون لحظة تتويج قطر باستضافة البطولة قد حانت. فبعد 12 عاماً من الاستثمارات المالية الهائلة، والمشروعات الإنشائية الضخمة، وما صاحبها من جدل كبير، سوف يُبث إلى مليارات المتابعين في شتى أنحاء العالم أكبر حدث رياضي عالمي يحظى بالمشاهدة. إلا إن حدث افتتاح بطولة كأس العالم يخفي وراءه قصصاً لمئات الآلاف من العمال الأجانب، الذين وفدوا إلى قطر من أجل تشييد وصيانة الملاعب الرياضية والفنادق وتُظْمِ الموصلات اللازمة لجعل إقامة هذه البطولة أمراً ممكناً. فقد ترك هؤلاء العمال عائلاتهم خلفهم سعياً للحصول على وظائف أفضل، ولكن كثيرين منهم وجدوا أنفسهم بين فكي نظام عمل يتسم بالاستغلال العميق، فضلاً عن حرمانهم من حقوقهم الأساسية في ظروف عمل ملائمة وفي توفر سُبل الإنصاف.

ومنذ أن قرر الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) في عام 2010 منح قطر حق استضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم، تكبّد أولئك العمال وأهاليهم خسائر فادحة، من الأموال والحريات بل والأرواح، بينما لم يُبدل جهد يُذكر لإصلاح تلك المثالب. ورغم أن السنوات الأخيرة شهدت اتخاذ تدابير مهمة وواعدة من جانب قطر والفيفا لتحسين حقوق العمال، فقد كان أثرها محدوداً بسبب القصور في تنفيذ الإصلاحات في مجال العمل في قطر، والنطاق الضيق لمجموعة العمال المشمولين بتعهدات الفيفا. وحتى لو كانت هذه التدابير فعّالة تماماً، فإنها لا تنفي مسؤوليات الفيفا والتزامات قطر بمعالجة الانتهاكات التاريخية في العمل التي عانى منها كثير من العمال على مدى سنوات طويلة وتعويضهم عنها.

ولا يزال نطاق الانتهاكات التي تتطلب معالجة منذ عام 2010 واسعاً. فمئات الآلاف من العمال، الذين كدحوا لجعل إقامة بطولة كأس العالم أمراً ممكناً، سبق أن دفعوا رسوماً باهظة وغير قانونية لتوظيفهم، إلا إن قليلين منهم هم الذين استردوا ما دفعوه. وتعرض آلاف آخرون للخداع فيما يتعلق بأجورهم، على أيدي أصحاب أعمال مسيئين، أو أُجبروا على العمل لساعات مفرطة، أو تعرضوا لظروف تصل إلى حد العمل القسري. بل إن هناك عمالاً تكبدوا أضراراً جسيمة، حيث فقدوا أرواحهم بعد أن عملوا دون حماية كافية تحت وطأة الحرارة الشديدة في قطر. ومع ذلك، فنادرًا ما أُجريت تحقيقات في ملابس وفاتهم، ونادرًا ما حصلت عائلاتهم على تعويضات.

وقد أسهم الفيفا في عدد كبير من انتهاكات العمل، التي كانت متوقعة ويمكن منعها، وذلك بمنح قطر حق استضافة كأس العالم دون شروط لتحسين أوجه الحماية أثناء العمل، ثم بالتقاعس لاحقاً عن العمل بما فيه الكفاية لمنع الانتهاكات أو تخفيفها. وإذا كان الوقت قد تأخر لإزالة المعاناة والانتهاكات التي وقعت في الماضي، فإن بوسع الفيفا وقطر، بل ومن واجبهما، أن يعملوا معاً للحيلولة دون وقوع مزيد من الانتهاكات، ولتوفير الإنصاف لجميع العمال الذين جعلوا تلك البطولة أمراً ممكناً.

ولإعداد هذا التقرير، استندت منظمة العفو الدولية إلى نتائج عملها في تقصي انتهاكات العمل في قطر على مدى أكثر من عشر سنوات، وكذلك إلى تقارير صادرة عن منظمات أخرى. كما راجع باحثو المنظمة عدداً كبيراً من سياسات واستراتيجيات الفيفا والوثائق المتعلقة ببطولة كأس العالم لكرة القدم للعام 2022. وراجعت المنظمة أيضاً وثائق صادرة عن شريك الفيفا الأساسي في قطر، أي اللجنة العليا للمشاريع والإرث، وهي هيئة قطرية مسؤولة عن تخطيط وتنفيذ مشروعات البنية الأساسية اللازمة للبطولة. وشاركت المنظمة النتائج التي توصلت إليها وتوصياتها مع كل من الفيفا وقطر واللجنة العليا. ورد الفيفا فعرض التدابير التي اتخذها لحماية حقوق العمال، وصرّح بأنه "أحيط علماً باقتراح" إنشاء برنامج للتعويضات وأنه يعكف على "تقييم الاقتراح".

## 1.1 تقاعس الفيفا عن منع الانتهاكات وتخفيفها

عندما قرر الفيفا في عام 2010 منح قطر حق استضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم للعام 2022، كان اعتماد قطر الشديد على العمال الأجانب، ووجود انتهاكات عمل جسيمة وأشكال من الاستغلال أمراً موثقاً توثيقاً جيداً. فعلى مدى سنوات، قامت منظمات غير حكومية ومنظمة العمل الدولية، وممثلو إجراءات خاصة تابعة للأمم المتحدة، ووزارة الخارجية الأمريكية، ووسائل إعلام إقليمية ودولية، بل واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر نفسها، بتسليط الضوء على الوضع المزري للعمال الأجانب في قطر، وعلى الانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان. ومن ثم، كان ممكناً تماماً التنبؤ بأنه في غياب إصلاحات جديّة لقوانين العمل في قطر تُنفذ بصرامة، فإن عدداً هائلاً من العمال الأجانب سوف يعانون مجموعة كبيرة من الانتهاكات من أجل إقامة تلك البطولة.

وبالرغم من هذه المعرفة، منح الفيفا قطر حق تنظيم البطولة بمليارات الدولارات، دون أن يفرض أي شروط أو ضمانات لحماية حقوق العمال الأجانب، بل ولم تُدرس المخاطر على العمال خلال عملية فحص طلب إقامة البطولة. فعلى سبيل المثال، جاء تقرير تقييم الفيفا لطلب قطر بتنظيم البطولة، والذي يقع في 38 صفحة، خالياً من أي ذكر للكلمة "عامل" أو "عمل" أو لعبارة "حقوق الإنسان". ويعرض أحد أقسام التقرير المخاطر الصحية الناجمة عن شدة الحرارة في قطر وتأثيرها على "اللاعبين والمتفرجين والمسؤولين وأعضاء الفيفا"، ولكن لم يرد ذكر للمخاطر على العمال. وبمنح قطر حق استضافة بطولة كأس العالم بهذه الطريقة، يكون الفيفا قد أسهم في الانتهاكات الواسعة والجسيمة لحقوق العمل التي تعرض لها العمال الأجانب لاحقاً، بل ووضع الأسس لمزيد من الانتهاكات الواسعة.

كما تقاعس الفيفا عن منع أو تخفيف مخاطر انتهاكات العمل في السنوات التي أعقبت منح قطر حق تنظيم البطولة. وجاءت الإجراءات التي اتخذها متأخرة جداً وظلت محدودة للغاية. ففي مايو/أيار 2016، اعترف الفيفا لمنظمة العفو الدولية بأنه لم يطرح أي بواعث قلق مع اللجنة المحلية المنظمة حتى مايو/أيار 2015، وأنه قبل عام 2015 لم يكن يعتبر أن تشييد الملاعب الرياضية الخاصة بالبطولة يقع ضمن مسؤولياته. ولم تقرر اللجنة التنفيذية للفيفا الالتزام علناً بالمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان إلا في يوليو/تموز 2015، ولم يعرض مسؤولياته على وجه الخصوص في سياق بطولة كأس العالم للعام 2022 إلا في عام 2020، من خلال استراتيجية الاستدامة.

وخلال معظم الفترة التي أعقبت منح قطر حق تنظيم البطولة، كانت الإجراءات الأساسية لحماية حقوق العمال تُتخذ من جانب شريك الفيفا في قطر، وهو اللجنة العليا للمشاريع والإرث. فمُنذ عام 2014، وضعت اللجنة العليا معايير رعاية العمال، وأعطت الأولوية للمبادرات الرامية لتوفير حماية أفضل للعمال، بما في ذلك سداد كثير من رسوم التوظيف التي سبق أن دفعوها. ولكن، بالرغم من تحسين الظروف لعشرات الآلاف من العمال، فإن التنفيذ الجزئي للمعايير حدّ من فاعليتها. وتُظهر بحوث منظمة العفو الدولية، وكذلك مراجعات اللجنة العليا نفسها، أن الانتهاكات استمرت. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معايير رعاية العمال لم تشمل، في أعلى مستوياتها، سوى حوالي اثنين بالمئة من العمال الأجانب في البلاد، ولم تشمل العمال المشاركين على نطاق واسع في مرافق البنية الأساسية والخدمات اللازمة لإعداد البطولة وإقامتها.

وعلى مدى سنوات، تبنى الفيفا نهج عدم التدخل، واعتمد بالأساس على اللجنة العليا في تنفيذ مسؤولياته المتعلقة بالرعاية الواجبة نيابةً عنه. ولكن هذا النهج ينطوي على إشكاليات عميقة، وهو ما اتضح بجلاء في حالة وثقتها منظمة العفو الدولية في عام 2020، حيث ظل حوالي 100 موظف في شركة قطر للحديد المجلفن، وهي شركة تصميم وبناء تم التعاقد معها من الباطن للعمل في استاد البيت، لما يقرب من سبعة أشهر دون أن يتقاضوا رواتبهم. وبالرغم من علم اللجنة العليا بالحالة طيلة عام تقريباً، فإن الفيفا لم يعلم بها إلا عندما أخبرته منظمة العفو الدولية.

## 1.2 مسؤوليات والتزامات الفيفا وقطر

بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية، تقع على عاتق قطر والفيفا التزامات ومسؤوليات واضحة لا تقتصر على منع تلك الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان، بل تشمل أيضاً منح تعويضات ملائمة لضحايا الانتهاكات. ويشمل الحق في الإنصاف الفعّال حق الضحية في التماس العدالة بشكل فعّال على قدم المساواة، والحصول على تعويض ملائم على وجه السرعة عن الضرر الذي لحق به، والحصول على المعلومات ذات الصلة بخصوص الانتهاكات وآليات التعويض.

وقطر مُلزمة، بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية، بأن تضمن الإنصاف والتعويض عن جميع الانتهاكات التي وقعت على أراضيها، سواء كانت متصلة أو غير متصلة ببطولة كأس العالم. كما يجب على الفيفا أن يقدم، أو يتعاون في تقديم، تعويضات عن الانتهاكات المتعلقة بالتحضير للبطولة وإقامتها، والتي أسهم فيها. وهذه المسؤولية قائمة بغض النظر عن مسؤوليته الحالية عن منع وقوع مزيد من الأضرار، بل هي بالأحرى قائمة بالإضافة لها.

وتتسق مسؤولية الفيفا مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة)، وهي من المعايير المعتمدة دولياً بشأن المسلك المتوقع من جانب الجهات الفاعلة من الشركات، بما في ذلك الفيفا. وقد أكدت الهيئة المنظمة للعبة كرة القدم عالمياً نفسها، التزامها بالمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة من خلال سياساتها، ومن بينها سياسة حقوق الإنسان، الصادرة في مايو/أيار 2017؛ واستراتيجية الاستدامة الخاصة بكأس العالم للعام 2022، الصادرة في يناير/كانون الثاني 2020، ومعايير الاستدامة لسلسلة الإمداد، الصادرة في إبريل/نيسان 2020. كما حُددت مسؤوليات الفيفا من جانب هيئة الفيفا الاستشارية المستقلة لحقوق الإنسان، حيث أقرت بمسؤولية الفيفا النهائية عن انتهاكات حقوق العمال الأجانب في قطر، بما في ذلك الإنصاف والتعويض، وأشارت إلى أنه من الضروري أن يعالج الفيفا "عواقب القرارات التي اتخذت قبل أن يقر بمسؤولياته في مجال حقوق الإنسان"، ودعت الفيفا إلى "العمل على [قضايا] الماضي والحاضر والمستقبل في آن واحد".

وحتى الآن، لم يف الفيفا بمسؤولياته ولم تف قطر بالتزاماتها في تحقيق الإنصاف والتعويض عن انتهاكات حقوق الإنسان. فآليات الانتصاف القائمة، وإن كانت تستحق الترحيب، ليست قادرة حالياً ولا مُعدة للوفاء بذلك الالتزام التاريخي. وعلى سبيل المثال، تقتصر اللجان العمالية في قطر على النظر في القضايا المتعلقة بالأجور والمزايا، ولا تنظر في الحالات التي مضى عليها أكثر من عام. أما آلية التظلم التابعة للجنة العليا فلا تشمل سوى العمال الخاضعين لاختصاصها، وهم يشكلون نسبة صغيرة من العاملين في المشروعات المتصلة ببطولة كأس العالم. ولم تُؤسس "آلية التظلم والإنصاف بخصوص حقوق الإنسان" التابعة للفيفا إلا في يناير/كانون الثاني 2022، ورغم أنه لم يعد متبقياً سوى ستة شهور على انطلاق بطولة كأس العالم، فما زال الفيفا يناقش سبباً تكفل تقديم الشكاوى المتعلقة بحقوق العمل ومعالجتها خلال المنافسة.

### 1.3 الحاجة إلى برنامج شامل للإنصاف والتعويض

ينبغي على الفيفا وقطر، من أجل الوفاء بمسؤولياتهما والتزامتهما، أن يعملوا معاً وكذلك مع الجهات الأخرى الفاعلة، بما في ذلك اللجنة العليا، لوضع برنامج شامل يوفر الإنصاف والتعويض عن الانتهاكات المتعلقة ببطولة كأس العالم للعام 2022، مع الاستفادة من تجارب النماذج التي استُخدمت في مناطق أخرى وتكييفها لتوفير الإنصاف والتعويض لآلاف العمال وأهاليهم، ممن تضرروا من الانتهاكات الواسعة النطاق. ومن هذه التجارب كارثة انهيار مبنى رانا بلازا في بنغلاديش، والتي قُتل خلالها ما لا يقل عن 1132 شخصاً فضلاً عن إصابة أكثر من 2500 شخص.

ويجب أن تتأسس تلك الآلية وتُدار بطريقة تشاركية، بعد التشاور مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك العمال والنقابات العمالية. ويجب وضع برنامج ملائم للإنصاف والتعويض يتسم بالشفافية ويكون ميسوراً الوصول له بالنسبة للعمال أو أهاليهم، والذين لم يعد كثير من منهم يقيمون في قطر، ويكفل توفير آليات تتيح تحقيق الإنصاف في الوقت الملائم عن شتى الانتهاكات التي وقعت منذ عام 2010. وينبغي أن تسعى هذه العملية إلى تعزيز آليات الانتصاف القائمة المتاحة في قطر، مثل الآليات التي وفرتها وزارة العمل واللجنة العليا، ولكنها قد تتطلب أيضاً إنشاء آليات إضافية مُعدة لمعالجة الانتهاكات التي وقعت في الماضي.

وبالنظر إلى دور الفيفا في الإسهام في انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان عقب قراره بمنح قطر حق تنظيم بطولة كأس العالم، يجب ألا يقتصر برنامج الإنصاف والتعويض على العمال الذين وُظفوا مباشرة في مشروعات كأس العالم، مثل الملاعب الرياضية ومواقع التدريب والفنادق المعتمدة من الفيفا، بل يجب أن يشمل أيضاً مئات الآلاف من العمال الذين وُظفوا في عدد كبير من المشروعات الضرورية للتحضير للبطولة وإقامتها. ويجب أن يشمل ذلك، على سبيل المثال، العمال المشاركين في توسيع وتحديث نظم المواصلات والطرق والموانئ ومباني الإقامة للزائرين الإضافيين، وكذلك جميع الخدمات اللازمة لاستضافة ما يزيد عن مليون زائر يُتوقع أن يتوجهوا إلى قطر لحضور البطولة. ومن الجدير بالملاحظة أن استراتيجية الاستدامة التي وضعها الفيفا تعهدت "بضمان" ظروف عمل لائقة، و"إتاحة"

الحصول على إنصاف فعّال للعمال في مواقع بطولة كأس العالم، بينما تضمنت تعهداً غير مُلزم "بتعزيز" ظروف لائقة وإنصاف فعّال للعمال في "مشاريع البناء الأخرى وسلاسل الإمداد" المتصلة مباشرةً بالبطولة.

إن دفع مجموع التعويضات المحتملة، ومنها على سبيل المثال تقديم تعويضات لعائلات الذين تُوفوا وتعويض العمال الأجانب عن أجورهم التي لم تُدفع ودعم مبادرات لحماية حقوق العمال مستقبلاً، سوف يتطلب استثماراً كبيراً يتناسب مع الانتهاكات التي عانى منها العمال. فمجرد رد رسوم التوظيف غير القانونية لمئات الآلاف من العمال، على سبيل المثال، سوف يكلف مئات الملايين من الدولارات. وتتحمل قطر والفيفا واللجنة العليا وغيرها من الجهات الفاعلة بما في ذلك الشركات، كل على حدة، مسؤولية المساهمة مالياً في برنامج التعويض.

وينبغي في النهاية تحديد المبلغ النهائي المطلوب للإنصاف والتعويض من خلال عملية تشاركية، وأن يخضع لتقييم مستقل. ويتعيّن على الفيفا تخصيص مبلغ لا يقل عن 440 مليون دولار أمريكي من أموال الجوائز التي تُمنح للفرق المشاركة في بطولة كأس العالم، لكي يتم استثماره في صناديق لدعم التعويضات. ويمثل هذا المبلغ "الحد الأدنى" المحتمل بالنظر إلى نطاق الأضرار التي وقعت إضافة إلى الحاجة إلى الاستثمار في برامج تكفل عدم تكرار هذه الانتهاكات مستقبلاً. وعلى سبيل المثال، إن مجرد رد رسوم التوظيف التي دفعها مئات الآلاف من العمال الذين عملوا على مشاريع مرتبطة ببطولة كأس العالم والتي يتراوح معدل كل منها 1300\$، قد تكلف مئات الملايين من الدولارات، إضافة إلى تعويض الانتهاكات، كاختلاس الأجور والإصابات والخسائر في الأرواح. على الأقل، فإن تخصيص مبلغ من جائزة كأس يمثل سوى نسبة ضئيلة من العوائد المتوقع أن يحصل عليها الفيفا من البطولة، وتُقدر بحوالي ستة مليارات دولار أمريكي، وكذلك من الاحتمالات المالية الحالية التي يملكها الفيفا، وتُقدر بحوالي 1,6 مليار دولار أمريكي. أما قطر، وهي من أغنى دول العالم من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ولديها صندوق ثروة سيادي تزيد أصوله عن 450 مليار دولار أمريكي، فينبغي عليها أيضاً أن تضمن توفير تمويل كافٍ لأي برنامج يقدم تعويضات للعمال، الذين شكلوا جوهر مشروعها الوطني الكبير، وكذلك للعمال الذين عانوا من انتهاكات بخلاف مشروعات كأس العالم.

ولن تكون بطولة كأس العالم لكرة القدم للعام 2022 نموذجاً فيما يتعلق بمنع الضرر، ولكنها يمكن أن تمثل نقطة تحول في تعهد الفيفا باحترام حقوق الإنسان، إذا ما حصل جميع العمال، الذين تعرضوا لانتهاكات في مراحل إعداد وتحضير وإقامة ذلك الحدث الكبير، على تعويضات ملائمة. وبوسع الفيفا أيضاً، من خلال تعزيز معايير حقوق الإنسان وتنفيذها بصرامة في أي أحداث مستقبلاً وكذلك تعزيز إجراءاته للعناية الواجبة بحقوق الإنسان، أن يعمل على ضمان ألا تتكرر في أي مكان آخر تلك الانتهاكات التي وقعت خلال الإعداد لبطولة كأس العالم للعام 2022.

# نتائج وتوصيات

لا تزال التحضيرات لبطولة كأس العالم لكرة القدم للعام 2022 تعتمد على عمل مئات الآلاف من العمال الأجانب، الذين عانى كثيرون منهم حتى يمكن للعالم أن يستمتع بأكبر حدث رياضي عالمي يحظى بالمشاهدة. وقد تقاعس الفيفا عن اتخاذ إجراءات كافية لمنع تلك المعاناة عندما كان بمقدوره أن يفعل ذلك، بل إنه أتاح وقوعها فعلياً بمنحه حق تنظيم البطولة إلى بلد يمكن بوضوح التنبؤ بوقوع انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان فيه، وذلك دون أن يفرض أي شروط لحماية حقوق العمال. إلا إن الفيفا تعلم دروساً كثيرة منذ أن اتخذ قراره في عام 2010 بمنح قطر حق استضافة البطولة، واتخذ خطوات غير مسبوقة، مثل وضع أول استراتيجية استدامة من نوعها لبطولة كأس العالم استناداً إلى تقييم منهجي للمخاطر على حقوق الإنسان.

ولا يزال الوقت متاحاً أمام الفيفا لمنع وقوع المزيد من بعض الانتهاكات على الأقل خلال التحضيرات النهائية لبطولة كأس العالم وخلال إقامتها، رغم أنه لن يكون في وضع يتيح له منعها جميعها، كما لن يكون بمقدوره بالتأكيد إزالة المعاناة التي وقعت في الماضي. وتماشياً مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة وتعهد الفيفا نفسه بالتعويض عن الانتهاكات التي أسهم فيها، ينبغي على الفيفا الآن أن يضمن التعويض الكامل عن جميع الانتهاكات المتعلقة بالبطولة التي لم يتم منعها. وفي حالة عدم قدرة الآليات القائمة على تحقيق التعويض الكامل، ينبغي إنشاء آليات جديدة، مع مسارعة قطر والفيفا بتحقيق الإنصاف والتعويض.

ولن تكون بطولة كأس العالم لكرة القدم للعام 2022 نموذجاً فيما يتعلق بمنع الضرر، ولكنها يمكن أن تمثل نقطة تحول في سعي الفيفا إلى احترام حقوق الإنسان، إذا ما حصل جميع العمال، الذين تعرضوا لانتهاكات في مراحل إعداد وتحضير وإقامة ذلك الحدث الكبير، على تعويضات ملائمة.

وينبغي على قطر، خلال الشهور الستة القادمة المتبقية على انطلاق بطولة كأس العالم للعام 2022، أن تتخذ بصرامة قوانين العمل الخاصة بها، وأن تمضي قدماً بتنفيذ خططها للإصلاح من أجل حماية حقوق العمال الأجانب والحيولة دون وقوعهم فريسةً لمزيد من الانتهاكات. كما ينبغي عليها في الوقت نفسه العمل لتحقيق التعويض عن جميع الأضرار التي وقعت بالفعل وظلت دون علاج أو عُولجت بشكل سيئ، سواء أكانت تتصل أو لا تتصل بمشروعات بطولة كأس العالم. ويشمل ذلك العمل مع الفيفا واللجنة المحلية المنظمة للبطولة (قطر 2022) واللجنة العليا وغيرها من الجهات الفاعلة المحلية والدولية لضمان توفير الإنصاف والتعويض عن الانتهاكات التي كابدها العمال الأجانب ممن شاركوا في المشروعات والخدمات المتعلقة ببطولة كأس العالم، والذين يعجزون حتى الآن عن الحصول على تعويض كامل وملائم.

وبالإضافة إلى الجهود الرامية للحيولة دون وقوع مزيد من الانتهاكات للعمال الأجانب المشاركين في المشروعات والخدمات المتعلقة ببطولة كأس العالم، ينبغي على قطر والفيفا الآن اتخاذ الخطوات التالية:

- ضمان حصول جميع العمال الأجانب، الذين تضرروا بسبب مشاركتهم في الأعمال المتعلقة ببطولة كأس العالم، على تعويضات كاملة وملائمة، وذلك بما يتماشى مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية. ويجب أن تشمل هذه التعويضات عائلات العمال الأجانب، حيثما كان ذلك قابلاً للتطبيق.
- المبادرة على وجه السرعة بإجراء مناقشات منظمة مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، ومن بينهم بوجه خاص العمال، والنقابات العمالية العالمية، وممثلو منظمة العمل الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، والخبراء في مجال العمل وحقوق الإنسان، بهدف إعداد وتنفيذ برنامج تعويضات هادف وفعال للعمال الأجانب المتضررين المشاركين في المشروعات والخدمات المتعلقة ببطولة كأس العالم. كما



يجب أن يشمل البرنامج الانتهاكات التي وقعت في الماضي ولم تُعالج على نحو ملائم، وألا يقتصر على الانتهاكات التي وقعت في سياق مشروعات اللجنة العليا.  
وفي إطار هذا البرنامج، يجب على قطر والفيفا:

- مراجعة وتعزيز آليات الانتصاف القائمة بالتشاور مع العمال، لضمان قدرتها على تحقيق إنصاف فعّال بما يتماشى مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.
- دراسة إنشاء آليات جديدة، بما في ذلك آليات للإنصاف الجماعي، حيثما يثبت أن الآليات القائمة عاجزة عن تحقيق الإنصاف والتعويض بشكل كامل على وجه السرعة، أو لنظر عدد كبير من التظلمات المتشابهة التي لم يحصل أصحابها حتى الآن على تعويض ملائم.
- ضمان أن تتوفر للعمال سُبُل للحصول على تمثيل قانوني ومساعدة قانونية بشكل كافٍ قبل البدء في إجراءات الانتصاف وطوال مدة استمرارها.
- البدء، بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، في مناقشة وإنشاء هيكل شامل للإدارة وهيئة إشرافية مستقلة للإشراف على عمل ونتائج جميع آليات الانتصاف.
- البدء، بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، في مناقشة وإنشاء آلية للعمال الذين يباشرون دعاوهم من خلال أي من آليات الانتصاف القائمة أو الجديدة، حتى يتسنى لهم عرض بواعث قلقهم بشأن عمل هذه الآليات دون خوف من التعرض للانتقام.
- إعداد سبيل يتيح للعمال (أو لأهالي العمال المتوفين)، ممن لديهم دعاوى قائمة لم يُفصل فيها أو لم تُعالج بشكل ملائم، التقدم لطلب تعويض كامل حتى إذا كانوا خارج قطر.

• التخطيط لاستمرار برنامج الإنصاف والتعويض ما دامت هناك تظلمات قائمة، حتى إذا كان ذلك بعد انتهاء البطولة.

• تقديم مساهمات مالية للبرنامج لضمان أن تغطي جميع آليات الانتصاف بموارد كافية وتكون قادرة على تحقيق تعويض سريع وكامل عن الأضرار؛ وإنشاء صناديق جديدة إذا لزم الأمر (على سبيل المثال للعمال المصابين وعائلات العمال المتوفين)؛ وتوفير الإنصاف والتعويض بشكل مباشر في الحالات التي تعجز فيها آليات الانتصاف عن تحقيق ذلك بشكل فعّال على وجه السرعة.

• في إطار ذلك، يجب على الفيفا أن يخصص مبلغاً مالياً، يعادل على الأقل الجوائز المالية المقدمة للفرق المشاركة في بطولة كأس العالم للعام 2022، من أجل المساهمة في إقامة صندوق تعويضات ومبادرات أخرى لتعزيز حماية حقوق العمال في قطر وفي بلدانهم الأصلية. ويجب أن يشمل ذلك دعم مركز العمال الأجانب، الذي أوصى به الاتحاد الدولي للبناء والأخشاب.

• نشر تفاصيل برنامج الإنصاف والتعويض بشكل كامل، بما في ذلك مساهمة الفيفا المالية فيه.

• توسيع نطاق استراتيجية الاستدامة ليشمل نوعاً جديداً من العمل ينصب حصرياً على جهود منظمي البطولة لضمان الإنصاف الفعّال من خلال برنامج الإنصاف والتعويض.

• الإعلان مُسبقاً وبصفة منتظمة عن جهود الفيفا في تحقيق الإنصاف، بما في ذلك نشر تفاصيل شاملة وواضحة ومحدّثة عن أداء برامج الإنصاف والتعويض، على أن تشمل بيانات (مُغفلة الهوية أو مُجمّعة حسبما يلزم لحماية العمال الأفراد) عن آليات الانتصاف المتنوعة المتاحة؛ وأعداد وأنواع الشكاوى التي تلقتها؛ ونتائجها (بما في ذلك تعليقات من العمال عما إذا كانوا يشعرون بأنهم حصلوا على تعويض ملائم)؛ والوقت الذي استغرقه تحقيق ذلك. ويجب أن يستمر هذا الإعلان لحين البت في جميع التظلمات المتعلقة ببطولة كأس العالم.

• المساهمة في ضمان عدم تكرار الانتهاكات لحقوق العمال الأجانب، بالضغط من أجل التنفيذ الكامل والعاجل للإصلاحات القانونية، وتقديم الدعم، بما في ذلك الدعم المالي، لاتخاذ إجراءات دائمة تكفل مساعدة ودعم العمال الأجانب على التقدم بتظلماتهم، على غرار مركز العمال الأجانب، الذي أوصى به الاتحاد الدولي للبناء والأخشاب.

• بخلاف البطولة الحالية، ينبغي على الفيفا إجراء تقييمات دقيقة وصارمة للمخاطر المتعلقة بحقوق الإنسان في أي بلد يرغب في استضافة أحداث رياضية للفيفا، ووضع خطط عمل واضحة لمنع وتخفيف الانتهاكات المحتملة التي يتم تحديدها. وحيثما يكون من غير الممكن منع المخاطر التي يتم تحديدها، يجب على الفيفا عدم منح ذلك البلد حق تنظيم البطولة المعنية. ويمكن أن تشمل هذه المخاطر انتهاك

حقوق العمال، وعمليات الإخلاء القسري، والتمييز، والقيود المفروضة على حرية التعبير، والفساد المالي.

• إنشاء آلية مستقلة للتظلم مُعدة خصيصاً لتلقي الشكاوي بشأن الانتهاكات والبت فيها من العمال الذين وُظفوا بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق الفيفا أو اللجنة المحلية المنظمة أو في سلاسل الإمداد أو التعاقد من الباطن التابعة للفيفا أو اللجنة المحلية المنظمة، بما في ذلك الشكاوي ضد الفيفا واللجنة المحلية المنظمة. ويجب أن تلتزم هذه الآلية التزاماً صارماً بمعايير الفاعلية الواردة في المبدأ 31 من المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، وأن يتم إنشاؤها والإشراف عليها بالتعاون مع العمال أو ممثليهم.

منظمة العفو الدولية حركة  
عالمية لحقوق الإنسان عندما  
يقع ظلم على أي إنسان فإن  
الأمر يهمنا جميعاً.

انضم إلى المحادثة

اتصل بنا

[www.facebook.com/AmnestyArabic](http://www.facebook.com/AmnestyArabic)



AmnestyAR@



[info@amnesty.org](mailto:info@amnesty.org)



[mena@amnesty.org](mailto:mena@amnesty.org)

+44 (0)20 7413 5500



# انتهاكات مُتوقعة وكان يمكن منعها

لماذا يجب على الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) وقطر معالجة الانتهاكات المتعلقة ببطولة كأس العالم للعام 2022

عندما قرر الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) في عام 2010 منح قطر حق استضافة بطولة كأس العالم للعام 2022، كان وجود انتهاكات واسعة النطاق لحقوق العمال هناك أمراً موثقاً جيداً. وكان الفيفا يعلم، أو كان ينبغي أن يعلم، أن أعمال التشييد الضخمة وغيرها من الخدمات اللازمة لاستضافة البطولة سوف تقع على عاتق عمال أجانب يتسمون بالضعف ويتهددهم خطر الاستغلال الشديد. وبالرغم من تلك التحذيرات، وافق الفيفا على منح قطر حق تنظيم البطولة بمليارات الدولارات، دون أن يفرض عليها أي شروط لتعزيز الحماية لحقوق العمال. ورغم أن الانتهاكات التي أعقبت ذلك القرار كان يمكن توقعها ومنعها، فقد أقرّ الفيفا بمسؤولياته بعد فوات الأوان، ووضع تدابير لم تستفد منها إلا قلة قليلة من العمال.

وبموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية، تقع على عاتق قطر والفيفا التزامات ومسؤوليات واضحة، لا تقتصر على منع تلك الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان، بل تشمل أيضاً منح تعويضات ملائمة لضحايا الانتهاكات. وإذا كانت التزامات قطر يجب أن تشمل جميع الانتهاكات التي تقع على أراضيها، فإن مسؤولية الفيفا لا تقف عند حدود العمال الذين يشاركون مباشرة في تشييد الملاعب الرياضية ومواقع التدريب، بل تمتد لتشمل مئات الآلاف من العمال المشاركين في أعمال التشييد والخدمات المتعلقة بمجموعة كبيرة من المشروعات الضرورية لإعداد البطولة وإقامتها.

ومع قرب انطلاق بطولة كأس العالم هذه بعد ستة أشهر، يجب على قطر والفيفا العمل معاً لوضع برنامج شامل يوفر الإنصاف والتعويض للعمال الذين كابدوا انتهاكاتٍ شتى لجعل إقامة بطولة كأس العالم للعام 2022 أمراً ممكناً.